

## لائحة التربية و التعليم و التكوين

تأسيسا على البيان المرجعي لتغيير السابع من نوفمبر المجيد وانطلاقا من الرؤية الاستشرافية المتبصرة لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي القائمة على المراهنة على رأس المال البشري والنابعة من إيمان سيادته الراسخ بدور العقول النيرة في تكريس قيم الحداثة وفكرها وبناء مجتمع المعرفة، يشيد المؤتمر بسداد الخيارات وصواب الإصلاحات والبرامج والأهداف التي رسمها رئيس الدولة ورئيس التجمع من عقدين من العمل والمثابرة من أجل الارتقاء بمجالات التربية و التكوين و التعليم العالي و البحث العلمي وجعلها تتسجم مع المعايير و المنظومات الدولية المتقدمة وتستجيب للأولويات الوطنية، وفي طليعتها فتح آفاق رحبة للتشغيل وإرساء مقومات اقتصاد المعرفة و الذكاء و تجذير ثقافة المبادرة.

يحيي المؤتمر، بهذه المناسبة، كافة الأسرة التربوية على ما تقوم به من مجهودات لصالح الوطن و المجتمع و يشيد بجهودها في بناء تونس العلم و الحداثة كما يشيد بالدور الهام الذي يضطلع به محيط المؤسسة التربوية انطلاقا من مستوى الأسرة إلى المجال البلدي و مكونات المجتمع المدني و لجان الصيانة و مؤسسات القطاع الخاص.

يعتبر المؤتمر أن البرنامج الرئاسي لتونس الغد بما تضمنه من توجهات و أهداف تعكس العناية الفائقة بالحقل التربوي بقطاعاته المتنوعة و تفتح آفاقا رحبة أمامه ، قد هيأ المدرسة التونسية لتتبوأ مكانة متميزة ضمن سلم الأولويات الوطنية، إذ رصد لها ثلث الميزانية العامة للدولة، وهو ما يفوق معدلات ما ترصده عديد دول العالم لهذا الميدان الاستراتيجي من مواردها العمومية، إضافة إلى تعهداتها بالمتابعة و التطوير و الإصلاح لضمان تفاعلها مع التحولات العالمية في المجالين المعرفي و التكنولوجي و تعزيز قدرتها على تكوين الكفاءات و المهارات التي تساهم في بناء مجتمع متوازن، متجذر في هويته، متشبع بالقيم و الفضائل الإنسانية النبيلة، منفتح على الآخر.

واعتبارا للرهانات والتحدّيات المطروحة على كل المستويات، فإن حاضر بلادنا وتأمين مستقبلها متّصلان اتصالا شديدا بمدى التمكن من أكثر من المعارف والتكنولوجيات تقدّما، وبتنمية القدرات الكامنة لدى الأفراد وطاقتهم الإبداعية وذكائهم.

إن كل هذه التحوّلات تفرض على المؤسسة التربوية مسؤولية إعداد التلميذ والطالب بنحو يستجيب لمقتضياتها، وذلك ببناء شخصية متمكّنة من أدوات المعرفة امتلاكا وتحليلا وتفسيرا وإنتاجا واستثمارا، ومن أفضل المهارات والخبرات، هذا بالإضافة إلى تنشئته على المواطنة وغرس روح التضامن والتطوُّع في نفسه للنهوض بالمجتمع وضمان حقوق الأفراد وتحقيق السّلم الاجتماعي وتعميق الوعي الجماعي علاوة على ترسيخ معاني العدل والسّلم والقيم الإنسانية السامية المسندة إلى قيمنا الحضارية وإلى تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، دين التسامح والوسطية والاعتدال مع احترام الثقافات والأديان الأخرى.

يوكّد المؤتمر أن التعليم مسؤولية مشتركة، وهو يقوم على علاقة شراكة إستراتيجية بين الدول والمجتمع، ويوصي بتعزيز التكامل بينهما بما يساعد على إحكام تأطير الناشئة والرفع من جودة المؤسسة التربوية.

وإذ يستحضر المؤتمر ما تحظى به المؤسسة التربوية في تونس التغيير من اهتمام استراتيجي وأولوية قصوى تشمل كافة مكوناتها، فإنه يعبر عن تمسّكه بالحفاظ على المكاسب الاجتماعية الكبرى في هذا الميدان، وهي المكاسب التي تتجلّى خاصة في ديمقراطية التعليم ومجانّيته وإلزاميته إلى حد السن السادسة عشر وانتشاره في كافة أرجاء الوطن تكريسا لمبدأ الحق في التعلّم والتعليم للجميع، وهو ما يعدّ مفخرة لتونس التحوّل.

يتمنّ المؤتمر المجهودات التي بذلت ولا تزال لإدماج الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية في المنظومات التربوية تكريسا لمبدأ « تونس للجميع»، وتثبيتا لمعنى التضامن والتكافل بين كل التونسيين.

وإذا كان التعليم العمومي خيارا وطنيا لا رجعة فيه، فإن المؤتمر يؤكد أهمية الدور المساند الذي يضطلع به التعليم الخاص كرافد للمنظومة التربوية وجزء منها مدعو للإسهام في بناء مجتمع المعرفة ومواكبة التحوّلات المحيطة بعملية التربية والتعليم، ويوصي بإحكام تقييم ومتابعة سير التعليم الخاص بمختلف مراحلها لتأمين جودة أدائه.

ينوّه المؤتمر بسلامة المنهج الإصلاحي الذي حققته المنظومة التربوية التونسية على مدى أكثر من خمسين سنة من الاستقلال، وخصوصا خلال عقدي التغيير، بفضل المبادرات الجريئة والإصلاحات الكبرى والإجراءات الرائدة لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي بهدف إرساء مدرسة الغد والتقدّم على درب بناء مجتمع المعرفة والذكاء، وهو مسار اعتمد على الاستشارة الواسعة لجميع الأطراف المتدخّلة في العملية التربوية، فضلا عن تشريك الأطراف السياسية والاجتماعية لبلورة تلك الإصلاحات.

يعبّر المؤتمر عن اعتزازه بالمقاربة التونسية في مجال احتضان الطفولة وتربيتها السليمة، ويعتبر أن التعليم ما قبل المدرسي هو منطلق منظومة الجودة بالنظر إلى دوره في تنمية قدرات الطفل للتعامل لاحقا مع الصيغ الحديثة للتعليم والتعلّم، ويدعو إلى الاستيعاب الكامل للأطفال في هذه المرحلة العمرية وتمكينهم من تعليم راقى النوعية.

يؤكد المؤتمر أهمية إرساء مقوّمات الجودة في المنظومة التربوية بكافة مستوياتها، باعتبارها الحلقة الأساسية في اعتماد شراكة حقيقية بين المؤسسة التربوية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويعتبر أن المرحلة المقبلة تقتضي تجويد أداء المنظومة التربوية والارتقاء بنوعيتها وإكسابها المرونة لتعزيز قدرتها على مواكبة المتغيّرات على الصعيدين

الوطني والدولي بإعداد الكفاءات والمهارات المستجيبة للأنماط الجديدة للتنمية، القائمة على المعرفة بمختلف أبعادها.

يسجّل المؤتمر باعتزاز جملة المبادرات الرئاسية في مجال التنشيط الثقافي والرياضي في المؤسسة التربوية من خلال تكثيفه وتدعيمه ماديا وبشريا بما من شأنه أن يطور الكفاءات ويكشف الطاقات الإبداعية ويجدّر الإحساس لدى التلميذ والطالب بالانتماء إلى محيطه الحضاري، ويؤكد ضرورة دعم وتطوير منهج التربية على المواطنة في منظومتنا التربوية من خلال تدعيم أبعاد ومضامين تخرس في النفوس قيما الحضارية الراقية ومبادئ نظامنا الجمهوري والقيم المدنية، وتعمّق روح الاعتزاز بالانتماء إلى الوطن، وتجدر ثقافة الحوار، وترسخ عقلية النفتح على الآخر، وتربي على تجنب التطرف السلوكي والفكري في كل مظهره.

يشيد المؤتمر بالمنحى الإصلاحي الذي انتهجه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي لتطوير منظومة التكوين المهني وتعصيرها وإدماجها كليا في المنظومة التربوية وردّ الاعتبار إليها بما يجعلها مسلكا للنجاح، وليس مجرد آلية لإسعاف المنقطعين عن التعليم العام، ويؤكد دور منظومة التكوين المهني في توفير المهارات اللازمة للاستجابة للحاجيات المتغيرة للاقتصاد الوطني، ولا سيّما المتعلقة بالمشاريع الكبرى، ولمواكبة التطور السريع للتقنيات والمهن الجديدة.

يثمن المؤتمر القانون الجديد للتكوين المهني ما يحتويه من مضامين تفتح آفاقا ومعابر إضافية تتسم بالمرونة والتنوع وتؤمن الترابط والتنسيق بين منظومتي التربية والتكوين، من ناحية، وبينها وبين منظومة التعليم العالي، من ناحية أخرى، إضافة إلى إحداث باكالوريا مهنية تتيح فرصا أوسع للتكوين وتكريس مبدأ التعلم مدى الحياة والتكوين المستمر بما يكسب المهنيين مهارات إضافية تيسر مواكبتهم للتطور التكنولوجي.

يشيد المؤتمر بالقرار الرئاسي المتعلق بتوسعة خارطة المدارس الإعدادية التقنية وإحكام توزيعها لإضفاء المزيد من النجاعة والمردودية

على جهاز التكوين المهني والحدّ من نسب الفشل والرسوب بالمرحلة الإعدادية انطلاقاً من منظومة توجيهية اختيارية للتلاميذ ذوي المؤهلات العملية والمهارات التطبيقية ، وبيبارك ما أذن به سيادته من إحداث مرصد للمهارات والمهن المتجدّدة والجديدة ومراجعة السلم الوطني للمهارات، كما يبارك قرار سيادته إحداث الهيئة الوطنية لتقويم التكوين المهني.

ينوّه المؤتمر بانخراط الجامعة التونسية في منظومة «إمد» مساهمة لمعايير الدول المتقدّمة وبصدور القانون التوجيهي الجديد للتعليم العالي وما يحمله من إصلاحات وتكريس لمفهوم الجودة بكل أبعادها وتطوير أداء منظومة التعليم العالي وتحسين محتوى التكوين وتحقيق الملائمة بين نوعية التكوين وحاجيات المؤسسة الاقتصادية وسوق الشغل وضمان مطابقته للمعايير الدولية وإرساء آلية للتقويم الداخلي والخارجي بما يخوّل تحقيق نقلة نوعية للتعليم العالي والبحث العلمي.

يشيد المؤتمر بما تم إنجازه على مستوى إدماج التكنولوجيات الحديثة في كافة المؤسسات التعليمية والتكوينية وما سجّل من تقدّم في إرساء التعليم الافتراضي وفي إنجاز الأقطاب التكنولوجية وتعزيز قدرة الشبكات القطاعية، وخاصة منها تلك المتعلقة بالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي لمواكبة التطوّر التكنولوجي والمعرفي.

يوكّد المؤتمر ضرورة التوطين الكامل للتكنولوجيات الحديثة للاتصال سعياً إلى امتلاك القدرة الرقمية وتيسير النفاذ إلى مصادر المعرفة لمختلف الشرائح الاجتماعية أينما كانت، ويوصي، بالتوازي مع ذلك، بنشر سلوكيات جديدة في التعااطي مع المعلومة تكرّس ثقافة الخلق والتجديد والإثراء وحسن التوظيف، بما يسمح بصياغة مضامين ومحتويات في كافة القطاعات ترتقي بالجودة وترفع في الإنتاجية وتخلق الثروة.

يوصي المؤتمر بضرورة الانخراط الكامل والمنظم في التقييمات الدولية المتعارفة للوقوف على جودة المنظومة التعليمية في كل مراحلها

قياسا بالبلدان المتقدمة، بما يساعد على تصويب البرامج، ويعتبر أن الارتقاء بجودة التعليم وبرصيد رأس المال البشري إنما هو شأن عام يقوم على تفاعل مختلف القوى النشطة في البلاد.

يشدّد المؤتمر على دور التجمع من موقعه كحزب ريادي مؤتمن على التغيير- في التعبئة والترويج لثقافة الجودة والتقييم من أجل تحقيق أهداف المشروع الحضاري الرائد لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي.

يثمّن المؤتمر ما تحقق في مجال تعميم الأقسام التحضيرية ودعم شبكة رياض الأطفال، ويدعو إلى مزيد تكثيف الجهود لمواصلة النهوض بالقطاع ما قبل المدرسي من خلال التطوير التدريجي لمحتوى التربية في هذه المرحلة بالذات لتستجيب للمعايير الدولية، فتشمل الفئات العمرية من سن ثلاث وأربع سنوات، كما يوصي بمزيد حفز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال المدرسة التحضيرية وبتدعيم التكامل بين القطاعين العام والخاص، بما يساعد على التعميم الكامل لهذا المستوى التعليمي ويكرّس مبدأ تكافؤ الفرص للجميع للاستفادة من برامج التربية المبكرة راقية النوعية وبتدعيم التأطير البيداغوجي للمكونين وتكثيف الرقابة والإرشاد البيداغوجي لجميع مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي.

يثمّن المؤتمر ما تم تحقيقه من إنجازات شملت البرامج والهيكلية العامة لمختلف مراحل التعليم ومسالكه، ويوصي بتعزيز الوظيفة التربوية للمدرسة والارتقاء بالمكتسبات العلمية والمعرفية للناشئة وتنمية قدراتهم الذهنية في مدرسة تستشرف التحوّلات التي يشهدها العالم في مختلف المعارف، كما يوصي بالعمل على تدعيم تدريس التربية التقنية في المراحل المبكرة من المدرسة الابتدائية وبمواصلة العناية بمحتوى البرامج المدرسية في مختلف مجالات التعليم، وعلى امتداد كافة مراحلها، واعتماد مبدأ الحرفية إعدادا وتقييما.

يوكّد المؤتمر ضرورة التعهد المستمر للكفايات المهنية للمربين وتطوير حرفيتهم بالاستناد إلى المعايير الدولية، بما يضمن تفاعلهم مع

المستجدات العلمية والبيداغوجية ويحقق الإرتقاء بأدائهم ويجعل التدرج في السلم الوظيفي للمربي مرتبطا بالانخراط في برامج التكوين المستمر والتعهد الذاتي.

يدعو المؤتمر إلى مواصلة نشر ثقافة التقييم في سائر المجالات التربوية والتكوينية وجعل التقييم في خدمة الجودة وإرساء منظومة وطنية متكاملة لتقييم مكتسبات التلاميذ تمتد على كامل مراحل التعليم وإضفاء المزيد من الجدوى على نظام المراقبة المستمرة وإحكام التنسيق في مجالات الاختبار والتقييم داخل المؤسسة التربوية الواحدة.

يوصي المؤتمر بإعطاء المزيد من الأهمية للزمن المدرسي ولنظام العطل، استثناسات بأفضل الانظمة العالمية، وبما يتيح للتلميذ فرصا أكبر للترفيه وحسن توظيف طاقاته الابداعية وإحكام إنجاز الاهداف البيداغوجية والتربوية وتأمين التمدرس الجيد للتلميذ.

يوصي المؤتمر بمزيد العناية بالمدارس ذات الأولوية التربوية ودعمها بالتجهيزات والوسائل التعليمية والإطار البشري، تكريسا لمبدأ تكافؤ الفرص، مع تعميم شبكة التميز على كافة المراحل التعليمية ومواصلة العمل على الحد من الفشل المدرسي والتسرب الدراسي.

يؤكد المؤتمر أهمية رفع تحدي التعليم الرقمي في المؤسسة التربوية وفق الخطة والأهداف المرسومة في البرنامج الرئاسي لتونس الغد بشأن رقمنة محتويات الدروس واعتماد التقنيات الحديثة في التدريس والاستعمال التدريجي للمحفظة الالكترونية، والاستفادة القصوى من شبكات المعلومات وبنوك المعطيات في كل مراحل التعليم ومواصلة الإجراءات للرفع من سعة التدقق في شبكة الانترنت بمختلف المؤسسات التربوية وتطوير مواقع الواب.

ويدعو المؤتمر إلى تطوير الأساليب التعليمية والمناهج الدراسية بما يضمن التملك الجيد للغة الوطنية أولا وللغات الأجنبية ثانيا ويؤمن

مزيد التفتح على اللغات في تدريس المواد العلمية والاجتماعية في المرحلتين الإعدادية والثانوية، من خلال مزيد العناية بتدريس اللغات والارتقاء بها إلى مستوى المعايير العالمية.

يحث المؤتمر على مزيد الإحاطة النفسية بالتلميذ وعلى تفعيل دور مكاتب الإصغاء والإرشاد وتعميمها تدريجياً على سائر المدارس الإعدادية والمعاهد ومواصلة تركيز خلايا العمل الاجتماعي ويدعو إلى تفعيل دور مجلس المؤسسة والمجلس البيداغوجي ومواصلة العمل من أجل مزيد ترسيخ مبادئ السلوك الحضاري ومقومات الحداثة في البرامج التربوية بما يؤمن التنشئة السليمة للأجيال ويغرس مقومات الهوية الوطنية والمبادئ والقيم الكونية والتفتح على الآخر تكريماً لثقافة حوار الحضارات، كما يدعو إلى مزيد الارتقاء بدور المجتمع المدني في مساندة المنظومة التربوية وبدور الأولياء حتى يتهيؤوا للانخراط في شراكة فاعلة مع المدرسة وإلى توسيع شبكة المدارس الدامجة وتطويرها بما يعزز الإحاطة الشاملة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية ويقوي الحس التضامني لدى كافة التلاميذ.

يؤكد المؤتمر ضرورة مزيد تفعيل خيار التربية على حقوق الإنسان وتدريب الناشئة على تلازم الحقوق والواجبات وترسيخ ثقافة المبادرة والعمل التطوعي والتضامني والاعتماد على الذات، وتعويداً على الاستكشاف واستنباط أفكار المشاريع وعلى ثقافة ريادة الأعمال والاستئناس بالتجارب الناجحة في هذا الميدان، ويدعو إلى تعزيز مكانة مشروع المؤسسة والمشروع التربوي للجهة بما يساعد على تنمية روح التشاور بين كافة مكونات الأسرة التربوية، من ناحية، وبينها وبين المحيط، من ناحية أخرى.

ويدعو المؤتمر إلى مزيد الإرتقاء بمقومات الحياة المدرسية باعتبار أهميتها في مرافقة عمليتي التعليم والتعلم وتطوير أساليب التنشيط الثقافي والاجتماعي والرياضي وتعميم النوادي في مختلف مجالات الفنون والثقافة والفكر ومزيد دعم الرحلات لفائدة التلاميذ حتى تجمع بين البعدين

المعرفي والترفيهي، كما يدعو إلى مواصلة إرساء قنوات الشراكة مع المتدخلين من وزارات وجمعيات ومنظمات.

وإنطلاقاً من الدور الفعال الذي يضطلع به قطاع التكوين المهني في إعداد المهارات والكفاءات المستجيبة لحاجيات الإقتصاد الوطني بما يعزز قدرته التنافسية، وسعيها إلى توفير مميزات النجاح لمسيرته، وخاصة تعميق الوعي لدى كافة مكونات المجتمع، وخصوصاً منهم الشباب، بأهميته وبالفرص الواعدة التي يتيحها لهم، فإنّ المؤتمر يدعو إلى تكثيف الجهود لنشر ثقافة المهن وإعلاء قيمة العمل، يدوياً كان أو فكرياً، والنهوض بالمهن الحرفية، ويدعو إلى إعطاء المزيد من الصلاحيات للجهات في الإشراف والتسيير والتقييم والمتابعة للتكوين المهني حسب برامج عقود أهداف.

يؤكد المؤتمر أهمية ربط الترقية المهنية بالتكوين المستمر وحث القطاع الخاص وتحفيزه لمعاودة جهود الدولة في توسيع شبكة مؤسسات التكوين المهني بكافة أنحاء البلاد ضماناً لتكافؤ الفرص بين الجهات وفي تأمين تكوين جيد ومواكب للتحويلات الإقتصادية والتكنولوجية وخاصيات سوق الشغل الوطنية والعالمية، كما يدعو إلى مزيد العمل على تأهيل مؤسسات التكوين المهني الخاصة بما يمكنها من الإنخراط في نظام الجودة وإلى توطيد العلاقة مع الأوساط المهنية والمنظمات الممثلة لمختلف الأنشطة الإقتصادية في إطار شراكة فاعلة حتى تسهم في إنجاح السياسة الوطنية في مجال التشغيل.

ويدعو المؤتمر إلى توثيق الشراكة بين مؤسسات التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي لمزيد استغلال الكفاءات والإمكانيات المتوفرة في إطار التكامل والتنسيق بينهما وإلى تثمين مسلك التكوين المهني، وذلك بتمكين المتفوقين من ذوي الاختصاصات ذات الأولوية من الدخول إلى التعليم العالي والتفكير في بعث سلك من المهندسين خريجي التكوين المهني لتعزيز قدرة المؤسسة الإقتصادية على الإنخراط في جودة الإنتاج عبر التجديد والتأهيل المستمر وإلى السعي إلى بعث مراكز تكوين مهني

خاصة بحاملي الإعاقة وتحفيز الجمعيات المختصة على الإنخراط في هذا التوجه ومزيد دعم التكوين حسب الأهداق باعتماد المعايير والمقاييس الدولية مع مزيد ربط هذا التكوين بالأهداف الوطنية.

ويثمن المؤتمر ما حظي به القطاع التعليم العالي بفضل مسيرة الإصلاح والتقويم والتحديث التي مكنته من تطوير أدائه على مستوى الوظائف والأهداف وعلى مستوى الهيكلة والبرامج والمناهج، كما يثمن بكل ارتياح ما تم بلوغه من مستويات على درب نشر القدرات المعرفية من خلال توسيع الخارطة الجامعية، التي أصبحت تغطي مختلف الجهات، ويوصي بتفعيل الخطة الوطنية لتطوير الكفاءات النوعية للموارد البشرية الجامعية والإرتقاء بمؤهلات وجعلها قادرة على التأقلم المستمر والسريع مع حركة التقدم المعرفي العلمي والتكنولوجي ومع المستجدات الحاصلة في سياق كونية الأسواق والعولمة على مستوى الخدمات ونظم الإنتاج، ويدعو الجامعات التونسية إلى القيام بدراسات استشرافية حول مواردها وكفاءاتها وحول المسالك المستقبلية وفرص تقاسم التكوين والبحث مع جامعات عالمية متميزة بغية الإنخراط في استراتيجيات حقيقية لترسيخ ثقافة الجودة وبناء اليقظة البيداغوجية والتكنولوجية والحضارية والميزة التنافسية التي تمكنها من التموّج في مراتب متقدمة بين أفضل الجامعات في العالم مع المحافظة على الهوية الثقافية.

ويؤكد المؤتمر أهمية بعث أقطاب امتياز متناسقة في التكوين الجامعي تدمج القدرات البشرية والخبرات والفضاءات والتجهيزات مع إرساء منصات تكنولوجية تتكامل بين المؤسسات في الجامعة الواحدة في إطار دعم التكوين التطبيقي والنهوض بمحاضن المؤسسات والإفراق صلب الجامعات.

ويؤكد المؤتمر دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ووضع آليات في هذا الإتجاه مع التركيز على المجموعات الكبرى، ويشيد بالقرار الرئاسي المتعلق بإعادة النظر في هيكلية الأقطاب التكنولوجية من

خلال دفع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مجال البحث العلمي ومصادر الإنتاج وإحداث شركات للتصرف بمشاركة البنوك والمؤسسات ذات العلاقة.

ويثمن المؤتمر التوجّه نحو تشجيع الشراكة بين الجامعات التونسية ونحو مدّ شبكات تواصل وتعاون متعددة الأطراف مع الجامعات الأجنبية العريقة للإرتقاء بمستوى التكوين والتجديد التكنولوجي وتطوير وإنتاج المعرفة وتداولها والرفع من رأس المال الفكري المؤسس للصناعات المعرفية والإبداعية، ويدعو إلى مزيد العمل على الرفع من كفاءة إطار التدريس مراحل التكوين الجامعي وإلى العناية بتطوير وإنتاج الأعمال والأدوات البيداغوجية والثقافية الجامعية الجيدة وترويجها بنوعيتها المكتوب والرقمي.

ويدعو المؤتمر إلى مواصلة تطوير وتنويع منظومة الماجستير والدكتوراه في ضوء القانون التوجيهي للتعليم العالي وملاءمة التكوين الجامعي مع متطلبات الإقتصاد الوطني وسوق الشغل من خلال إحداث مدارس دكتوراه على أساس ترسيخ ثقافة الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي والاجتماعي والعمل على تشبيك البحوث باقتصاد المعرفة وكسب رهان التشغيل كما يدعو إلى توفير المزيد من فرص التكوين المستمر والتكوين عن بعد وعن طريق التدريب الميداني بتعزيز دور الجامعة الافتراضية وبتكثيف المشاركة في الندوات والورشات التكوينية ومزيد التوسع في إرساء الأنماط الجديدة من التعليم العالي مع إيجاد صيغ للتقييم.

يوصي المؤتمر بتعزيز دور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إرساء مجتمع المعلومات والمعرفة والتقليص من الفجوة الرقمية والعمل على إنجاز مشروع المكتبة الافتراضية ومزيد إثراء المكتبات بالمصادر المعرفية وبالععمل على مزيد الارتقاء بالشبكات الاتصالية والمعلوماتية القطاعية وتأمين قنوات تبادل تمكن من تقاسم الموارد واستغلال الشبكة الوطنية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي.

كما يوصي المؤتمر بإضفاء البعد الوطني اللازم لإحياء الذكرى الخمسين لانبعث الجامعة التونسية هذا العام.

ويؤكد المؤتمر أهمية نشر ثقافة التفكير العلمي والبحث لدى الشباب الطالبية وتشجيعه على الانخراط والمساهمة في الأنشطة الإبداعية بنوادي التثقيف العلمي والتكنولوجي.

ويوصي المؤتمر بمزيد العناية بالتأطير النفسي للطالب وبتكثيف النوادي داخل المؤسسات الجامعية خاصة المتعلقة منها ببعث المؤسسات.

يسجل المؤتمر باعتزاز ما بلغه قطاع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي من تطور في أدائه نتيجة لمنهج إصلاحي متميز، ويؤكد أن مزيد الإستثمار في هذا القطاع يعد الوسيلة الناجعة لبناء الاقتصاد الجديد وللرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، ويوصي بإرساء آليات فعالة تنظم وتحفز انخراط مؤسسات الإنتاج والخدمات في القطاعين العام والخاص في شراكة مستمرة مع المؤسسات الجامعية والبحثية وتساهم في تحديد الاحتياجات وتخطيط وصياغة وتنفيذ مشاريع التكوين والتدريب والبحث وتنظيم الملتقيات والتحسيس بأهمية المردودية وكسب رهان المنافسة العالمية، كما يوصي بالرفع من قدرة هذا القطاع على تشغيل حاملي الشهادات العليا والعمل على تكوين جيل جديد من باعثي المؤسسات بالعدد المنشود الذي يؤمن مستقبل تونس.

ويحث المؤتمر على بعث شبكات امتياز للبحث متعددة الاختصاصات حول مشاريع ايلافية ذات اولوية تنموية يتلازم فيها البحث الأساسي مع البحث التطبيقي تسعى إلى التفاعل مع النسيج الاقتصادي وتتمين منتجات قادرة على المنافسة الدولية وتسهم فيها الكفاءات التونسية بالخارج.

ويتمن المؤتمر عاليا الخيار اللامركزي في التنمية العلمية والتكنولوجية والمعرفية عن طريق تركيز الأقطاب التكنولوجية بالجهات الداخلية بما يمكن من دفع البحث العلمي داخل البلاد ومن استقطاب المؤسسات الاقتصادية والجمعيات التنموية والعلمية ويساعد على استقرار الكفاءات بالجهات الداخلية وتحسين التشغيلية.

ويدعو المؤتمر إلى مزيد العناية بدعم البحوث في العلوم الانسانية والاجتماعية ومزيد دفع البحث العلمي وتثمين نتائجه في مجالات ذات أولوية وطنية.

ويدعو المؤتمر إلى حث المؤسسات الجامعية على البحث على موارد مالية ذاتية من خلال تثمين خبراتها في التكوين للغير وتقديم الخدمات والاستشارات، وإلى تنويع مصادر تمويل البحث العلمي من خلال حث القطاع الخاص على المساهمة الفاعلة في مجهود تعبئة الموارد المالية وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي الثنائي ومتعدد الأطراف واستنباط صيغ جديدة لدفع الاستثمار في ميادين التكنولوجيات الحديثة والدقيقة وتطبيقاتها وتحفيزه.

ويؤكد المؤتمر ضرورة تسريع نسق بناء مجتمع المعرفة من خلال مزيد العناية بالبنية التحتية الاتصالية والمعلوماتية وتيسير عملية الربط أمام كل أفراد المجتمع للمساهمة في الدخول إلى مواقع المعلومات والخدمات، ومن خلال تعزيز نسيج المؤسسات التي تعنى بنشر ثقافة الاتصال والمعلوماتية والاقتصاد المعرفي بصفة عامة ومواصلة تخفيض كلفة النفاذ.

ويحث المؤتمر على أهمية صياغة محتويات معرفية تركز على الأخذ بالرصيد التكنولوجي والعلمي الدولي وتعزز الجهد الوطني مع توحّي أساليب تحافظ على مقومات الثقافة والهوية الوطنية.

ويوصي المؤتمر بمواصلة تأهيل البنية التحتية الاتصالية في أقرب الآجال بما يضمن التدفق العالي والتغطية الشاملة لكامل تراب الجمهورية، كما يوصي بالإسراع في عملية تركيز شبكة «الويماكس» وتعميمها على كل الجهات للتقليص من الهوة الرقمية، وذلك باستغلال أحدث التقنيات لتثمين المحتوى المعرفي الوطني في مختلف الميادين وترقية جودته ونشره وتحميله والعمل على تثمين الإجراءات الرئاسي المتمثل في إلغاء الإيداع المسبق للمحتويات الفكرية والإجراءات المناسبة، مع الحرص على احترام الضوابط القانونية والأخلاقية.

ويؤكد المؤتمر ضرورة مواصلة بذل الجهود ومضاعفتها بهدف تطوير الخدمات عن بعد المتوفرة للمواطن لتوطيد أركان إدارة الكترونية شاملة ومتكاملة، وذلك بالتنسيق بين مختلف القنوات المعلوماتية من إدارات ومؤسسات عامة وخاصة، وإدراج اصناف توظيفية تتماشى مع الحاجيات الجديدة للإدارة الإلكترونية على مختلف المستويات والاختصاصات.

ويدعو المؤتمر إلى العمل على تأهيل مواقع الواب واستجابتها إلى المعايير الدولية لتمكين الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية من الولوج إلى مصادر المعلومة والمعرفة، وحث المجتمع المدني على الإسهام في ذلك، وإلى مزيد دعم الثقافة الرقمية والتعليم عن بعد وتنويع اختصاصاته ومزيد تطوير الجامعة الافتراضية وتشجيعها على عقد شراكات جديدة مع مثيلاتها بالخارج والإسراع في تحقيق استكمال كافة مقومات المدرسة الافتراضية والعمل على بذل مجهود أكبر رقمنة المخزون الحضاري والتراثي الوطني بهدف التعريف به وتسويقه والعمل على الرفع في مهنية صناعة المحتوى بتكوين مختصين لهم مهارات في اللغات وصياغة النصوص التفاعلية والمحيّنة باستمرار والاستغلال الأمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتوظيفها لوضع بيداغوجيات متقدمة ومتطورة تؤمن تفاعلية الملتقي.